



دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في دعم الاقتصاد الجزائري

**the role of small and medium food industries
in supporting the Algerian economy**

بن جدو زوهير*، جامعة 8 ماي 1945 قلمة (الجزائر)، مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد

bendjeddou.zouheir@univ-guelma.dz

بضياف عبد المالك، جامعة 8 ماي 1945 قلمة (الجزائر)، beddiaf.abdelmalek@univ-guelma.dz

تاريخ الارسال: 2023/03/26	تاريخ القبول: 2023/06/07	تاريخ النشر: 2023/06/19	المؤلف المرسل: بن جدو زوهير
---------------------------	--------------------------	-------------------------	-----------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في دعم الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تحليل واقع هذه الصناعات وبيان مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة. كما تهدف أيضا إلى إبراز المشاكل والمعوقات التي تواجهها وآفاق نموها وذلك من أجل تعزيز مكانتها داخل الاقتصاد الجزائري. لكن من خلال تحليلنا لواقع هذه الصناعات لاحظنا بأن مساهمتها في دعم الاقتصاد الجزائري لا تزال ضعيفة خصوصا بالنسبة للقطاع العام الذي تكاد تكون مساهمته شبه منعدمة، عكس القطاع الخاص الذي سجل معدلات مساهمة متزايدة في الاقتصاد الوطني لكنها تبقى بعيدة عن مستوى تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الغذائية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to highlight the role of small and medium food industries in supporting the Algerian economy through analyzing the current situation of these industries and indicating their contribution to the gross domestic product (GDP) and added value. It also aims to highlight the problems and obstacles facing these industries and their growth prospects in enhance their position within the Algerian economy. However, through our analysis of the current situation of these industries, we have noticed that their contribution to supporting the Algerian economy is still weak, especially for the public sector, whose contribution is almost negligible, unlike the private sector which has recorded increasing contribution rates to the national economy, but it still far from achieving food security and economic growth.

Keywords: small and medium industries, food industries, Algerian economy.

* المؤلف المرسل: بن جدو زوهير

1. مقدمة:

يعتبر فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية من أهم فروع الاقتصاد الوطني وتتجلى أهميته في كونه أحد الفروع الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية والتي تساهم بدورها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي والقيمة المضافة. كما يعتبر حلقة وصل بين القطاعين الفلاحي والصناعي، كذلك تكمن أهميته في ارتباطه المباشر مع القطاع الزراعي في إنتاج الغذاء في شكله الخام. بالرغم مما يكتسبه فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية من أهمية إلا أنه ما زال يعاني من العديد من المعوقات التي تعرقل تطوره.

1.1. طرح الإشكالية: من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:**ما مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني؟****2.1. التساؤلات الفرعية:** تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية، وماهي أهميتها؟
- ما هو واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر، وكيف تساهم في دعم الاقتصاد الوطني؟
- ماهي المعوقات التي تعرقل تطور الصناعات الغذائية، وماهي آفاق نموها؟

3.1. الفرضيات: للإجابة على هذه التساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية يعرف سيطرة القطاع الخاص على ملكية آلاته الإنتاجية.
 - مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني ضعيفة.
 - تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية مجموعة من العراقيل تعيق تطورها.
- 4.1. أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، من خلال بيان مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، والتطرق أيضا إلى المعوقات التي تعيق تطورها وإبراز آفاق نموها.

5.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر.
- التعرف على مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة.
- تشخيص المعوقات التي تعرقل تطورها وتحديد آفاق نموها.
- وضع مقترحات وتوصيات للمساهمة في تحسين وتنمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

6.1. منهجية الدراسة: لاختبار هذه الفرضيات قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، كونهما يتماشيان وطبيعة الموضوع، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في التطرق إلى مفاهيم حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية، وعلى المنهج التحليلي في تحليل المعطيات والإحصائيات المتحصل عليهما.

7.1. الدراسات السابقة: تم الاستعانة بالعديد من الدراسات السابقة أبرزها ما يلي:

- دراسة (لطرش ذهبية، 2015) وهي مقال بعنوان: " واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام" حيث هدفت على إبراز واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ودورها في التوظيف، والقيمة المضافة ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، مع تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجهها، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة أن الفرع غير قادر على تلبية حاجيات المستهلك الغذائية بسبب تراكم مشاكل تاريخية وهيكلية.

- دراسة (حاجي أسماء وبوعزيز ناصر 2017) وهي مقال بعنوان " دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009-2015" حيث هدفت الدراسة إلى البحث في موضوع الصناعات الغذائية وإبراز الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية على اعتبار أنها تكون بديلا للمحروقات ويعول عليها في التنوع الاقتصادي. لكن تبين من خلال الدراسة أن مساهمة هذا الفرع في الناتج الخام، القيمة المضافة والتشغيل هي ضعيفة وهو ما جعل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دون مستوى الطموحات.

- دراسة (جهد رحمان وكمال ديب 2022) وهي مقال بعنوان " دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000-2019)"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية، كما تطرق إلى واقع الصناعات الغذائية، مراحل تطورها وأثر الإصلاحات الاقتصادية عليها، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن معظم الصناعات الصغيرة هي تابعة للقطاع الخاص.

8.1. خطة الدراسة: للإجابة على التساؤلات السابقة واختبار الفرضيات قسمنا بحثنا إلى ثلاث محاور، حيث تطرقنا في المحور الأول إلى الإطار المفاهيمي للصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية أما في المحور الثاني فقد تناولنا واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري، أما في المحور الثالث فقد تطرقنا إلى العراقيل التي تعيق تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية وآفاق نموها.

2. الإطار المفاهيمي للصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية:

1.2 الإطار المفاهيمي للصناعات الصغيرة والمتوسطة:

1.1.2 تعريف الصناعة:

الصناعة هي "مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعاً من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانساً مطلقاً". (يعقوب، 2020، صفحة 171)

وفقاً للمفهوم الاقتصادي فالصناعة هي "نشاط مجموعة من الوحدات والشركات المملوكة للأفراد أو القطاع العام، والتي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، من أجل إنتاج مجموعة من المنتجات أو السلع أو الخدمات اللازمة لسد الاحتياجات البشرية". (شاهين محمد، 2019، صفحة 19)

أما من الجانب الإحصائي فالصناعة هي "مجموعة من المنشآت سواء كانت بسيطة أم مركبة، تقوم بنشاط متجانس وتهدف إلى تحقيق إنتاج نوع أو مجموعة أنواع من المنتجات في صورة سلع وخدمات". (شاهين محمد، 2019، صفحة 19)

في حين يعرفها المفهوم الدولي بأنها "شاملة لكافة النشاطات الاقتصادية دون التفرقة في طبيعة المنتج من حيث كونه زراعي أو صناعي أو خدمي، ودون التفرقة بين المنتجات من حيث أوجه استخدامها على اعتبار أن بعضها يمثل مادة أولية والأخرى صناعية وسيطة أو سلعة لازمة للاستهلاك النهائي". (شاهين محمد، 2019، صفحة 20)

الصناعة هي نشاط اقتصادي يتميز عن كل من الزراعة والخدمات، من حيث طبيعة ودرجة سيطرة الانسان على مقدراته. فالصناعة التي تستخرج الخامات الأولية من باطن الأرض تسمى بالصناعة الاستخراجية، في حين أن الصناعة التحويلية تشمل إجراء عمليات تحويلية على ما يتم الحصول عليه من الطبيعة، قد تمتد في سلسلة من عدة حلقات. (شكيرو و غزالي، 2020، صفحة 229)

كما تعرف الصناعة بأنها نشاط انتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق الممكنة والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية. ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية. (فوزي، 2007، صفحة 53)

2.1.2 بنية القطاع الصناعي:

يتشكل القطاع الصناعي من مجموعة من المؤسسات تتوزع بين فروع صناعية مختلفة، حيث يضم كل فرع عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو استخداماته، فإذا تم تحليل الهيكل الصناعي على أساس العملية الإنتاجية فانه يمكننا تقسيم الصناعات إلى استخراجية وتحويلية، فعملية استخراج المواد الخام من الطبيعة دون إجراء أي تغييرات ميكانيكية أو كيميائية عليها تسمى بالصناعة الاستخراجية، أما الصناعات التحويلية فتتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات الأخرى. (مخضار، 2018، صفحة 98)

أما حسب الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من الصناعات وهي القطاع الخاص، القطاع العام والقطاع المختلط، ومن حيث الحجم فإن القطاع الصناعي يتشكل من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة. (مخضار، 2018، صفحة 98)

بات في الحكم المؤكد أنه يستحيل التوصل إلى تعريف موحد ومحدد للصناعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا بالإضافة إلى أن كلمات "صغيرة" و "متوسطة" هي مصطلحات نسبية يختلف تعريفها من دولة لأخرى، كما قد يختلف التعريف داخل الدولة الواحدة. (عزت خيرت، 2018، الصفحات 6-7)

يختلف تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم، كما تختلف المعايير المعتمدة لتحديد مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بين معايير نوعية (الإدارة وطبيعة الملكية) ومعايير كمية (مثل رأس المال وعدد العمال)، وفي هذا الصدد فقد اعتبر صندوق النقد الدولي أن المشروع الذي يستخدم أقل من (5) عمال هو مشروع صغير، في حين أن المشروع الذي يستخدم عمال بين (5-19) عاملا هو مشروع متوسط. (ثائر و إيناس، 2013)

أما البنك الدولي فعرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها الصناعة التي تقوم بتوظيف اقل من 50 عاملا في الدول النامية و اقل من 500 عاملا في الدول المتقدمة. (يعقوبن ص.، 2015، صفحة 367)

كما عرف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من 15 عاملا ولا تزيد قيمة الأصول عدا الأرض والمباني عن 10000 دولار امريكي بينما المشروعات المتوسطة هي من يعمل بها أكثر من 15 عاملا وتزيد فيها قيمة الأصول الثابتة عدا الأرض والمباني عن 10000 دولار امريكي. (ثائر و إيناس، 2013، صفحة 137)

2.2 مفهوم الصناعات الغذائية:

تمثل الصناعات الغذائية أحد أهم فروع الصناعات التحويلية، حيث تساهم بشكل مباشر في توفير وتأمين الغذاء للإنسان. **12.2 تعريف الصناعات الغذائية:**

يعرف الدكتور "عز الدين فراج" الصناعة الغذائية بأنها "العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية لحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، ولاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية". (فراج، 1977، صفحة 4)

كما تعرف الصناعات الغذائية على أنها "التطبيق العملي للعلم والتكنولوجيا باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع وحفظ وتسويق الأغذية لزيادة عمرها التخزيني، والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها". (مزهرة، 2017، صفحة 13)

وتعرف أيضا بأنها "تقوم الصناعات الغذائية أساسا على عمليات التحويل الصناعي للخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة. لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المواد الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكثيف... كما تمنح لتلك المواد بعد تصنيعها شروطا أفضل من حيث المذاق وسهولة النقل". (عيون، 1985، صفحة 145)

هي العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية، بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستعمالها في مواسم غير مواسم ظهورها، واستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة للاستخدام من الوجهة الصحية والحيوية. (بوهيدل، 2019، صفحة 113)

الصناعات الغذائية هي فرع من فروع الإنتاج التحويلي الصناعي حيث تكتسي أهمية خاصة في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، فهي تلعب دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص العمل ومن خلال العلاقة التكاملية مع القطاع الزراعي والتي تتركز على تحويل المنتجات الزراعية والنباتية والحيوانية إلى منتجات غذائية مصنعة، وبذلك فهي تشكل دعامة أساسية في تأمين الغذاء للإنسان وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي محليا. (سعيد، 2018، صفحة 273)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن الصناعة الغذائية هي فرع من فروع الصناعات التحويلية والتي تقوم بتحويل الفائض من المواد الخام الفلاحية سواء كان مصدرها نباتيا او حيوانيا إلى سلع جاهزة وشبه جاهزة وذلك بغية زيادة فترة صلاحية استهلاكها في مواسم غير مواسم ظهورها وفي مناطق غير مناطق انتاجها.

2.2.2 مبررات وجود الصناعة الغذائية:

يمكن ان نلخص مبررات وجود الصناعات الغذائية في النقاط التالية: (بوهيدل، 2019، صفحة 114)

- انعدام التوافق الزمني بين الإنتاج والاستهلاك.
- بعض المنتجات الزراعية لا يمكن استهلاكها مباشرة مثال (قصب السكر، القمح، عباد الشمس).
- ضمان استمرار التشغيل على مدار السنة.
- التقلبات المصاحبة للإنتاج الفلاحي لارتباطها بعوامل مناخية.

3.2.2 أهمية الصناعات الغذائية:

تتجلى أهمية الصناعات الغذائية فيما يلي: (سعيدى، 2018، صفحة 275)

- تحويل المواد الغذائية سريعة التلف إلى مواد أكثر ثباتا، بحفظها لعدة أيام أو عدة أسابيع او لفترات طويلة وذلك حسب الطريقة المتبعة في الحفظ.
- الحفاظ على أسعار الخامات الغذائية في مواسم إنتاجها بغزارة، فيتم تحويل الفائض من الإنتاج إلى مصانع التحويل وبيعها بأسعار مناسبة.

كما تكمن أهميتها أيضا في: (حاجي و بوعزيز، 2017، الصفحات 408-409)

- توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال ترابطها أماميا وخلفيا مع عدة قطاعات أخرى.
- تعتبر ركيزة تحقيق الأمن الغذائي في أي بلد.
- إمكانية تصدير الفائض من المنتجات الزراعية والتي يصعب تصديرها في شكلها الخام.

4.2.2 أهداف الصناعة الغذائية:

هنالك مجموعة كبيرة من الأهداف تختلف من بلد لآخر، لكن تلتقي في جوهرها ومن بين أهم الأهداف ما يلي: (بوهيدل، 2019، صفحة 115)

- تقليص الواردات الغذائية واحلالها محليا.
- الحصول على سلع غذائية ذات قيمة عالية من خلال تحويل الخامات الزراعية.
- دعم اقتصاديات الريف والمساعدة على تثبيت سكان هذه المناطق.
- التوسع في الإنتاج وإمكانية التصدير.

3. واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري

1.3 واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.1.3 أهم النشاطات المكونة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر:

- يضم فرع الصناعات الغذائية في الجزائر مجموعة من النشاطات يتمثل أبرزها فيما يلي: (ساعو، 2018، صفحة 186)
- فرع المطاحن: من أهم منتجات هذا الفرع إنتاج الدقيق، الطحين، العلف الخليط والقهوة.
 - فرع الحليب ومشتقاته: ينتج هذا الفرع مجموعة من المنتجات أهمها: الجبن، الياغورت والمواد الحليبية.
 - فرع الزيوت: من أهم منتجاته: الزيت، زيت الزيتون، لب الزيتون والخل.
 - فرع السكر: ينتج هذا الفرع السكريات، الحلويات، الحلويات الجافة، بسكويت وشوكولاتة.
 - فرع المواد الغذائية: يقوم هذا الفرع بإنتاج العجائن الغذائية، العطور الغذائية، الخضر والفواكه والتمور.
 - فرع المشروبات: تتمثل أبرز منتجات هذا النشاط في إنتاج شراب الليمون، المشروبات الغازية، الصودا والمشروبات غير الكحولية.
 - فرع المصبرات: من أهم منتجاته الطماطم، الهريسة، السمك، الخضر الزيتون وغيره من المنتجات.

من خلا ما سبق يظهر لنا مدى تنوع وتشعب فروع الصناعات الغذائية في الجزائر لكن الملاحظة الأهم هي غياب فرع صناعة اللحوم بالرغم مما تتوفر عليه الجزائر من ثروة حيوانية حيث يتم استغلالها بطرق تقليدية وهو ما يفرض على الدولة إعطاء اهتمام أكبر لهذه الشعبة وذلك عن طريق عصرنه المذابح وإنشاء وحدات صناعية تتكفل بمعالجة الإنتاج وتوضييه بطرق علمية تسويقيا وسليمة صحيا. (بوهيدل، 2019، صفحة 116)

2.1.3 تطور تعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2017-2021:

قبل ان نتطرق إلى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الصناعات الغذائية لابد من تسليط الضوء على الهيكل المكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (01): الهيكل المكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الوحدة: مليون

2021	2020	2019	2018	2017	هيكل الم ص وم
1267220	1209491	1171945	1093170	1060289	عدد المؤسسات ص وم للقطاع الخاص
225	239	244	262	264	عدد المؤسسات ص وم للقطاع العام
% 99,98	% 99,98	% 99,98	% 99,97	% 99,97	نسبة المؤسسات ص وم للقطاع الخاص من إجمالي المؤسسات
% 0,02	% 0,02	% 0,03	% 0,03	% 0,03	نسبة المؤسسات ص وم للقطاع العام من إجمالي المؤسسات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (وزارة الصناعة، 2017-2021)

من خلال الجدول نلاحظ تزايد عدد مؤسسات القطاع الخاص خلال الفترة 2017-2021 حيث كان عددها 1060289 مؤسسة سنة 2017 ليلعب عددها 1267220 مؤسسة سنة 2021، في حين نلاحظ تراجع مؤسسات القطاع العام من سنة إلى أخرى حيث كان عددها 264 مؤسسة سنة 2017 ليصل إلى 225 مؤسسة سنة 2021، وهو ما يبرز هيمنة القطاع الخاص على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث مثلت ما نسبته 99,98 % في السداسي الأول من سنة 2021 من إجمالي المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الوطني، في حين أن مساهمة القطاع العام هي شبه منعدمة ومثلت ما نسبته 0,02 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في السداسي الأول من سنة 2021.

الجدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في مجال الصناعات الغذائية للفترة (2017-2021)

S/1 2021	2020	2019	2018	2017	طبيعة الم ص وم
108689	106049	103621	99865	94930	عدد المؤ ص وم في قطاع الصناعة
% 2,48	% 2,34	% 3,76	% 5,19	% 5,95	نسبة النمو %
33908	32884	31997	30590	28816	عدد المؤ ص وم للصناعات الغذائية
% 3,11	% 2,77	% 4,59	% 6,15	% 7,43	نسبة النمو %
% 31,19	% 31	% 30,87	% 30,63	% 30,35	نسبة المؤ ص وم للصناعات الغذائية من إجمالي مؤسسات الصناعات التحويلية
% 2,67	% 2,67	% 2,68	% 2,67	% 2,68	نسبة المؤ ص وم للصناعات الغذائية من إجمالي مؤ القطاع الخاص

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (وزارة الصناعة، 2017-2021)

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2017.2021 نلاحظ أن عددها في تزايد مستمر حيث انتقل من 28816 مؤسسة في 2017 الى 33908 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2021 بزيادة قدرها 5092 مؤسسة، كما أن نسبتها من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الصناعات التحويلية يمثل 30,8% في المتوسط خلال الفترة 2017-2020، هذا التزايد المستمر هو نتاج الإصلاحات والبرامج التنموية التي شهدتها هذه الفترة، والتي تهدف إلى دعم القطاعات الاقتصادية عامة بما فيها قطاع الصناعات الغذائية بطريقة مباشرة و غير مباشرة وذلك بدعم القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة الصناعات الغذائية. (رحماني و ديب، 2022، صفحة 129)

والملاحظ أيضا أن القطاع الخاص هو الذي استحوذ على أكبر حصة في هذا التعداد، حيث لم يكن هذا التطور وليد الصدفة بل هو نتيجة لسياسة الدولة وتوجهاتها اعتمادا على الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد جاء هذا التطور أيضا كنتيجة للإجراءات والتحفيزات المقدمة للقطاع الخاص بعد اعتماد قانون الخصخصة والتخفيضات الجبائية والجمركية والامتيازات المتضمنة في قوانين الاستثمار، التي سمحت باندماجه في مجال الاستثمار. (لطرش، 2015 ب، صفحة 197)

بالرغم من تزايدها من سنة إلى أخرى إلا أن نسبتها من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى ضعيفة حيث بلغت 2,68% سنة 2017، و 2,67% في السداسي الأول لسنة 2021.

كما عرف فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية أضعف نسبة نمو سنة 2020 بنسبة 2,77% ويرجع هذا الانخفاض في نموها إلى جائحة كورونا وإلى انخفاض عائدات المحروقات. لكن مع بداية زوال جائحة كورونا وارتفاع أسعار المحروقات عرف نموها منحي تصاعدي حيث حققت نسبة نمو بلغت 3,11% في السداسي الأول من سنة 2021.

2.3. مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الاقتصاد الوطني:

12.3 مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي 2017.2020:

الجدول رقم (03): تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي (2017-2020) الوحدة: مليون د.ج

السنوات	2017	2018	2019	2020
قيمة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعة الغذائية	1131098,6	1196827,5	1234358	1285864,9
قيمة مساهمة القطاع العام للصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعة الغذائية	208528,9	220734,7	229642,6	233061,7
نسبة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعة الغذائية	% 84,43	% 84,42	% 84,31	% 84,65
نسبة مساهمة القطاع العام للصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعة الغذائية	% 15,56	% 15,57	% 15,68	% 15,34
المجموع	% 100	% 100	% 100	% 100
نسبة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي	% 5,99	% 5,86	% 6,02	% 6,99

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017 - 2021)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في قيمة مساهمة الصناعات الغذائية بشقيها العام والخاص في الإنتاج الإجمالي للفترة 2017-2020 حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص ما قيمته 1131098,6 مليون دج سنة 2017 لتواصل الارتفاع وتحقق قيمة 1285864,9 مليون دج سنة 2020. أما بالنسبة للقطاع العام فقد ساهم بقيمة 208528,9 مليون دج سنة 2017 لتصل مساهمته إلى قيمة 233061,7 مليون دج سنة 2020.

تعود هذه الزيادة الى مساهمة القطاع الخاص حيث بلغ متوسط مساهمته في الانتاج الإجمالي 84,46% للفترة 2020.2017، أما القطاع العام فقد بلغت مساهمته في الإنتاج الإجمالي متوسط 15,54% لنفس الفترة وهو ما يبين المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص للصناعات الغذائية في الانتاج الإجمالي.

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص لفرع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 5,99% سنة 2017 لينخفض الى 5,86% سنة 2018، ليعاود الارتفاع مجدداً ويحقق نسبة 6,02% سنة 2019 و 6,99% سنة 2020 وهي أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

2.2.3 مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في القيمة المضافة:

من خلال الجدول سنحاول تحليل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في إجمالي القيمة المضافة، وذلك من خلال التركيز على مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة، حيث وكما رأينا سابقاً أن القطاع الخاص يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 99,98%.

الجدول رقم (04): تطور مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة (2020-2017) الوحدة: مليون د.ج

السنوات	2017	2018	2019	2020
قيمة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة	357232,3	377943,6	389025	408910,4
قيمة مساهمة القطاع العام للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة	50241,8	55463,6	55676	56670,4
نسبة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة	87,7%	87,2%	87,5%	87,8%
نسبة مساهمة القطاع العام للصناعات الغذائية في القيمة المضافة	12,3%	12,8%	12,5%	12,2%
المجموع	100%	100%	100%	100%
نسبة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في القيمة المضافة للصناعات خارج المحروقات	36,31%	34,02%	33,46%	35,44%
نسبة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة	2,37%	2,38%	2,47%	3,01%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017-2021)

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل مساهمة الصناعات الغذائية بشقيها العام والخاص في مؤشر القيمة المضافة خلال الفترة 2020.2017 لاحظنا ان هناك زيادة مستمرة لمساهمة قطاع الصناعات الغذائية، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية قيمة 357232,3 مليون دج سنة 2017 لتتحقق قيمة 408910,7 مليون دج سنة 2020. أما بالنسبة للقطاع العام فقد بلغت مساهمته 50241,8 مليون دج سنة 2017 وقيمة 56640 سنة 2020. يرجع هذا الارتفاع إلى مساهمة القطاع الخاص حيث بلغ متوسط مساهمته 87,55% من إجمالي مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة أما القطاع العام فقد سجل مساهمة بمتوسط قدره 12,45%. ساهم القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بمتوسط 34,80% خلال الفترة 2020.2017 حيث بلغت مساهمته سنة 2017 نسبة 36% كأعلى نسبة خلال هذه الفترة في حين بلغت مساهمته 35,44% سنة 2020 وهو ما يدل على مكانة القطاع الخاص داخل فرع الصناعات الغذائية. أما مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة فقد عرفت ارتفاعا هي الأخرى خلال الفترة 2020.2017 وسجلت نسبة 2,37% سنة 2017 و 3,01% سنة 2020، بالرغم من هذا الارتفاع إلا أن نسبة مساهمتها لا تزال بعيدة عن الطموحات.

إن تزايد مساهمة القطاع الخاص لفرع الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي وفي الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي القيمة المضافة يعود بالأساس إلى توجه الدولة للاعتماد على القطاع الخاص وذلك عن طريق تسهيل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومنح تسهيلات جبائية وضريبية، كما جاء ذلك في ظل التراجع الذي يشهده مؤشر الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي بسبب تراكم مشاكل هيكلية عديدة أضعفت مساهمته ونموه بشكل سليم، ومن ذلك اهتلاك معدات الإنتاج، عدم تجديدها وعدم محاسنتها للتطورات التكنولوجية. على عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة ذات تجهيزات إنتاج متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية (لطرش، 2015 ب، صفحة 200). ومع ذلك تبقى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الاقتصاد الجزائري ضعيفة، حيث ساهم القطاع الخاص للصناعات الغذائية بنسبة 6,99% في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 و 3,01% في إجمالي القيمة المضافة لنفس السنة.

4. المعوقات التي تعرقل تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر وافاق نموها:

1.4 المعوقات التي تعرقل تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر:

يعتبر فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية من الفروع الواعدة في الجزائر، غير أنه يواجه جملة من المعوقات التي تؤثر على نموه المتوازن والمستدام وتفعيل دوره في النسيج الصناعي الجزائري وترقية تنافسيته، (لطرش ذ، 2015 أ، صفحة 264) ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:

1.1.4. قاعدة ديموغرافية غير مضبوطة: إن عدد السكان الكبير يجعل من الصعب توفير مدخلات زراعية كافية، كما يمثل أيضا أحد المعوقات التي تعرقل تطور الصناعات الغذائية بسبب انخفاض حجم الإنتاج الزراعي المخصص للتصنيع كما أن المؤسسات الناشطة في هذا الفرع توجه اهتمامها نحو الكم دون الكيف ويقل تحفيزها للتطوير من نشاطها. كما ان الزيادة

السكانية المطردة والتي لا يقابلها زيادة في الإنتاج الزراعي تغرق البلد في التبعية أكثر للخارج بسبب الزيادة الكبيرة في الواردات وهو ما يجعل من تحقيق الامن الغذائي بالهدف بعيد المنال على الحكومة والمتعاملين الاقتصاديين. (حاجي أ.، 2019، صفحة 209)

2.1.4 ضعف الترابط والتكامل بين فرع الصناعة الغذائية والقطاع الزراعي: يرتبط فرع الصناعات الغذائية بعلاقة ترابط وتشابك مع القطاع الزراعي، حيث تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير الصناعة الغذائية، وذلك عن طريق تمويلها بمدخلات الإنتاج، غير أن هذه العلاقة تتسم بأنها ضعيفة وهو ما يؤثر سلبا على نمو وتطور الإنتاج. (مراد و بن حمود، 2021، صفحة 468)

3.1.4 نقص المواد الخام: أصبحت الصناعات الغذائية في يومنا هذا تحتاج إلى خامات زراعية تتميز بصفات معينة ومحددة، ومع النقص الحاد في هذه الخامات فإنه يتم اللجوء لاستيرادها من الخارج مع العلم أنها تتميز بتذبذب أسعارها، موسميتهها وقابليتها للتلف وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكايف انتاج السلع الغذائية. (عبدات، 2011، صفحة 91)

4.1.4 مشكل العقار الصناعي: ويرجع هذا بالخصوص إلى عدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها كما ان غياب سوق عقاري فعال أدى إلى وجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي وصعوبة التأكد من ملكيته الحقيقية (ساعو ، 2018، صفحة 228).

5.1.4 مشاكل تتعلق بالتمويل: تتجنب العديد من البنوك التجارية إقراض الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويعزى ذلك على عدة أسباب أهمها: (سويكر و سعيداني، 2022، صفحة 25)

- غياب ضمانات لهذه المشاريع عند محاولة القيام بالاقتراض.
- افتقاد الخبرة في المعاملات التجارية.
- ضعف الجانب التسويقي وهو ما يؤثر سلبا على هذه الصناعات.
- ارتفاع درجة الخطر المرتبطة بهذه المشاريع، كما أن معظم القروض التي يتم منحها هي قصيرة الأجل، في حين احتياج هذه المشاريع للتمويل متوسط وطويل الأجل.
- ارتفاع تكلفة التمويل، وغياب ضمانات كافية للحصول على تمويل جديد في حالة احتياج المشروع إليه في فترة التشغيل.
- إمكانية فرض وصاية على المشروع عند منح التمويل يؤدي بنسبة كبيرة إلى تأزم الوضع بين مؤسسة التمويل وأصحاب المشاريع.
- غياب مؤسسات مالية تعنى بالتعامل مع هذه المشاريع، وإن وجدت فهي قليلة جدا.

6.1.4 غياب فعاليات البحث والتطوير: تساهم عمليات البحث والتطوير في زيادة القدرة التنافسية والانتاجية للصناعات الغذائية، وبالرغم من المكانة التي تحتلها هذه العمليات إلا أنها نادرة ومهمشة في الجزائر ويعزى ذلك إلى غياب الحوافز السوقية والحكومية ووجود فجوة كبيرة بين المراكز البحثية والأكاديمية وحاجيات السوق الفعلية (كينة ، 2013، صفحة 147).

7.1.4 المنافسة الأجنبية القوية: مما يقف عائقا أيضا أمام تطور الصناعات الغذائية هو المنافسة من الشركات الأجنبية القوية مع شركات عالمية كبيرة. فالاعتماد على الواردات أصبح المصدر الأول لتمويل السوق المحلية بالمنتجات الغذائية، إذ إن التبعية في ميدان الغذاء أصبحت من أكبر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري (حاجي أ.، 2019، صفحة 222).

كما أن هناك مشاكل مرتبطة ببيئة الأعمال ومناخ الاستثمار حيث تعاني الصناعات الغذائية كغيرها من المؤسسات الجزائرية من تعقد مناخ الأعمال والاستثمار نظرا لصعوبة الوصول إلى التمويل وتنامي المنافسة غير المشروعة (رحماني و ديب، 2022، صفحة 132).

وعليه فإن تطوير الاستثمار في هذه الصناعات سيظل مستبعدا إذا لم يتم تبني استراتيجية واضحة المعالم لخلق بنية تحتية قائمة على تنمية العلاقات التكاملية بين فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية وبين القطاع الزراعي، هذا الأخير يعرف تذبذبا في الإنتاج بفعل التقلبات المناخية وغياب المنافسة الحقيقية والتنوعية وغياب التكامل بين مختلف القطاعات الوزارية كالزراعة والتجارة والصناعة الصغيرة والمتوسطة مما أثر سلبا على النهوض بالقطاعات الغذائية بالجزائر (لطرش ذ.، 2015، صفحة 265).

2.4 آفاق نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر:

1.2.4 التحديات التي يواجهها فرع الصناعات الغذائية:

تحتل الصناعات الغذائية بمكانة متميزة بين الفروع الاقتصادية الأخرى، وهو ما يرشحها للعب دور محوري في تحريك هذه الفروع كالتعبئة، التغليف والصناعات الكيماوية... إلخ كما تعتبر نتاج علوم الأغذية، مما يجعلها عالميا، إقليميا ووطنيا من أكبر المشاريع وأهمها من حيث حجم الاستثمارات، بل تعتبر من أسرع الصناعات نموا واتساعا بسبب التغير والتزايد المستمر في النمط الاستهلاكي الغذائي وكذلك التزايد في عدد السكان وهو ما يخلق طلبا متزايدا كما ونوعا.

إن اعتماد الجزائر على الخامات المستوردة كالحبوب، السكر والزيت... إلخ في الحاضر وعدم وجود مؤشرات إيجابية لتحسن الوضع في المستقبل القريب يعرض فرع الصناعات الغذائية إلى آثار سلبية بسبب تقلبات أسعار المواد الغذائية والمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية.

إن تطوير فرع الصناعات الغذائية مرهون بتحقيق تكامل قطاعي بينه وبين القطاع الزراعي وهو ما يشغل بال صانعي القرار ويستوجب أيضا معالجة مشكلة الفلاحين وأصحاب المؤسسات الصناعية في أن واحد، وذلك بوضع آلية مستقبلية للتعاون والانسجام بهدف مواجهة المنافسة التي يعرفها فرع الصناعات الغذائية من القطاع غير الرسمي والمنتجات المستوردة.

سيعرف فرع الصناعات الغذائية كغيره من الفروع الصناعية الأخرى مستقبلا مجموعة من التحديات من أبرزها سريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية، وهو ما يمثل تحديا أمام الصناعات الوطنية كون الجزائر ستدخل التقسيم الدولي للعمل دون استراتيجية واضحة المعالم، مما قد يؤدي إلى كبح فرص الصناعة الوطنية بصفة عامة وفرع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، وما حدث لفرع النسيج في تونس خير دليل حيث أغلقت جميع المؤسسات أبوابها بعد تفعيل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (فوزي، 2007، صفحة 232231).

إن افاق الصناعات الغذائية تحتم ضرورة تدخل الدولة لدعم هذا النشاط من الفرع الصناعي، وتمكين المستثمرين من انشاء مصانع تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم أيضا في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل وهو ما يؤدي الى تحقيق الأمن الغذائي الوطني. (فوزي، 2007، صفحة 233)

2.2.4 افاق واعدة للصناعات الغذائية بإنشاء مركز تقني للصناعات الغذائية CTIAA:

تزايد الاهتمام مؤخرا بالمراكز التقنية الصناعية نظرا لأنها يمكن أن تؤدي دورا هاما في تعزيز وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية حيث تبنت مجموعة من الأهداف والتي تعمل على تسخير كل الموارد للقيام بأعمال البحث والتطوير في القطاعات الصناعية، كما يمكن لها المساعدة في استمرار أنشطة المؤسسات الصناعية من خلال المساعدة على تحسين نوعية المنتجات وفقا لمقتضيات الجودة ومتطلبات السوق، كما يمكن لهذه المراكز التدخل في كل المجالات ذات الأهمية كالتدريب، التكوين والمساعدة التقنية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018).

وضعت الجزائر استراتيجية خاصة بالصناعة الغذائية، تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي والذي تمخض عنه إنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية ومقره بومرداس، حيث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-89 المؤرخ في 1 مارس 2012 والذي يقضي بإنشاء "المركز التقني للصناعات الغذائية" والذي يعتبر الأول والوحيد على المستوى الوطني، حيث أن المركز هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مقره بومرداس ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة. فالمراكز التقنية يمكن أن تكون بمثابة حلقة الوصل بين المؤسسات التي تنتمي لفرع صناعي معين ومراكز ومخابر البحث التابعة لمؤسسات وهيئات البحث العلمي. (المركز التقني للصناعات الغذائية، 2018)

يؤدي المركز العديد من المهام فهو يقدم الاستشارة للمؤسسات لتحسين أدائها، كما يساعدها في تجديد وتطوير طرق انتاجها ومرافقتها في تسيير مشاريع التنمية والابتكار وتحسين الأداء، فالمركز التقني للصناعات الغذائية هو عبارة عن عينة متكاملة لمساعدة الصناعات الغذائية لتعزيز ودعم تنافسياتها لدخول الأسواق الخارجية وتشجيع المنتج المحلي.

5. الخاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن مساهمة فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في دعم الاقتصاد الجزائري لاتزال ضعيفة، حيث ساهم القطاع الخاص للصناعات الغذائية بمتوسط 6،21% في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2017-2020 وبمتوسط 2،58% في إجمالي القيمة المضافة لنفس الفترة، كما أن القطاع الخاص يشكل نسبة 84،46% من إجمالي مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي مقابل 15،54% للقطاع العام و87،55% من إجمالي مساهمة فرع الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة مقابل 12،45% للقطاع العام، كما يساهم أيضا بقيمة 34،8% في المتوسط لنفس الفترة في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات وهو ما يبرز مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية داخل القطاع الصناعي، في حين أن القطاع العمومي يعرف تراجعا من سنة لأخرى.

إن تطوير فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني يتطلب تبني استراتيجية واضحة المعالم يكون جوهرها تحقيق التكامل والترابط بين القطاع الزراعي وبين فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية ومعالجة

المشاكل كمشكل التمويل، العقار الصناعي، المنافسة غير المشروعة، مناخ الأعمال، مشكل نقص المعلومات... الخ، والتي تعرقل تطور فرع الصناعات الغذائية وتقلل من مساهمته في الاقتصاد الوطني.

1.5 اختبار الفرضيات: اشتملت الدراسة على ثلاث فرضيات تم اختبارها لإثبات صحتها من عدمها، حيث أن الفرضية الأولى " فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية يعرف سيطرة القطاع الخاص على ملكية آلاته الإنتاجية" هي فرضية صحيحة. أما بالنسبة للفرضية الثانية " مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ضعيفة" في أيضا صحيحة، في حين أن الفرضية الثالثة " تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية مجموعة من العراقيل تعيق تطورها" فهي أيضا فرضية صحيحة.

2.5 النتائج: توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى النتائج التالية

- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الاقتصاد الجزائري ضعيفة.
- يعرف فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية سيطرة القطاع الخاص على ملكية الآلات الإنتاجية، حيث أنه يتشكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 99,98 %، في حين أن القطاع العام مساهمته هي شبه معدومة.
- تعد الصناعة الغذائية من أهم الصناعات داخل الاقتصاد الوطني وذلك بسبب المكانة التي تحتلها ضمن الفروع الصناعية الأخرى حيث ترتبط أماميا وخلفيا مع العديد من الصناعات.
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية تواجهها مجموعة من العراقيل والتي تعيق تطورها وتقلل من مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية للقطاع الخاص 30,8 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الصناعي خلال الفترة 2017.2021.

- عرف فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية تزايدا من سنة لأخرى في عدد مؤسساته حيث انتقل من 28816 مؤسسة سنة 2017 إلى 33908 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2021.

- ساهم القطاع الخاص للصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 5,99 % في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017.2020.

- ساهم القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة بمتوسط 2,58 % في إجمالي القيمة المضافة للفترة 2017.2020.

- ساهم القطاع الخاص للصناعات الغذائية بمتوسط 34,8 % في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات.

3.5 التوصيات:

- وضع استراتيجية واضحة المعالم للنهوض بالقطاع الزراعي يكون جوهرها تحسين إنتاجية القطاع الزراعي والذي بدوره يساهم في تطوير فرع الصناعات الغذائية.
- تسوية المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي.

- تسهيل عملية نقل التكنولوجيا.
- تركيز الدراسات والبحوث على فرع الصناعات الغذائية.
- تشجيع انشاء مراكز بحث متخصصة في الصناعات الغذائية لمواكبة التطورات التكنولوجية.
- توجيه الاستثمارات نحو فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية الحصول على التمويل.
- تعزيز الترابط والتكامل الفعال بين القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية والحد من تبعيته للأسواق الدولية في الحصول على مدخلات الإنتاج.
- مواصلة دعم فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية من خلال الإعفاءات الجبائية والتخفيضات الضريبية وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا الفرع باعتباره فرعا واعدا يمكن أن يساهم في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، كما يمكنه المساهمة في تحريك الصناعات الأخرى.

6. المراجع

- أسماء 2017 حاجي، و ناصر بوعزيز. (2017). دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009-2015. *حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية*، الصفحات 403-442.
- أسماء 2019 حاجي. (2019). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قلمة (2009-2017) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قلمة: جامعة 8 ماي 1945 قلمة.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2017- 2021). *الحسابات الاقتصادية 2016- 2021*. الجزائر.
- المركز التقني للصناعات الغذائية. (27 11، 2018). *آفاق واعدة للصناعات الغذائية بإنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية*. تاريخ الاسترداد 03 26، 2023، من المركز التقني للصناعات الغذائية على ويب: <https://www.citaa.dz>
- أمين سليمان مزاهرة. (2017). *التصنيع الغذائي المنزلي* (المجلد الثانية). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- باية ساعو. (2018). *الصناعات التحويلية في الجزائر وآفاق ترقيتها* (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر -3.
- جهاد رحمان، و كمال ديب. (2022). دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر. *دفا تر البحوث العلمية*، الصفحات 117-136.
- ذهبية أطرش. (2015 أ). أثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة سطيف -1.
- ذهبية ب لطرش. (2015 ب). واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، الصفحات 193-228.
- سليم بوهيدل. (2019). فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، صفحة 111-124.

- سليم مخضار. (2018). دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
- صليحة 2015 يعقوبن. (2015). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - دراسات اقتصادية، الصفحات 366-377.
- صليحة 2020 يعقوبن. (2020). واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الصفحات 170-180.
- عبد الحفيظ كينة. (2013). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر -3.
- عبد الرزاق فوزي. (2007). الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي -دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- عبد الكريم عيون. (1985). جغرافية الغذاء في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- عبد الوهاب عبادت. (2011). واقع الصناعة الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997 - 2007) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر -3.
- عز الدين فراخ. (1977). الصناعات الغذائية في الدراسات والمصانع والمنازل. القاهرة: دار الفكر العربي.
- كريمة مراد، و سكيينة بن حمود. (2021). آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000 - 2016). المنهل الاقتصادي، الصفحات 459 - 472.
- محمد سويكر، و سميرة سعيداني. (2022). معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا -دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية سرت-. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الصفحات 20 -36.
- محمد عبد الله شاهين محمد. (2019). الصناعات العربية وأثرها على التنمية الاقتصادية. القاهرة: دار حميثرا للنشر.
- محمود رشيد نائر، و محمد رشيد إنناس. (2013). استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، الصفحات 136-152.
- وردة سعدي. (2018). دور المزيغ التسويقي الدولي في تحسين الاداء التصديري للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة بالجزائر) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- وزارة الصناعة. (2017-2021). *bulletin d'information statistique la pme 2017-2021*. الجزائر.
- وسيلة شكيرو، و عمر غزالي. (2020). استراتيجية تطوير القطاع الصناعي -فرع الصناعات الغذائية- في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد. مجلة الاصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، الصفحات 226-239.
- يوسف عزت خيرت. (2018). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصميم مشروعات التنمية -جدوى المشروع-. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.